مدخل إلى علم التخـــريـــج ودراســـــة الأســـانيد

بحث في مادة التخريج

الأستاذ/ عبد الفتاح ايت بلخير
قسم: الحديث
كلية:العلوم الإسلامية
جامعة المدينة العالمية
شاه عليم-ماليزيا
AC222@.mediu.edu.my

خلاصة البحث: هذا البحث يعتني بعلم جليل النفع وهو علم التخريج ودراسة الأسانيد، وهو علم ينبغي أن يعتنيَ بدراسته كل من له شغل واهتمام بالدراسات الإسلامية والعربية، من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة إلى دراسة هذا العلم.
مفاتيح البحث: وتعريف علم التخريج ، وفائدته، ومنزلته، ونشأته، وأسبابه

I. المقدمة

إن تخريج الحديث ودراسة إسناده ومتنه أمرٌ من الأهمية بمكان كبير، وذلك أن الحديث دِينٌ تعبَّدنا اللهُ بما فيه من أمر ونهي، وحظر وإباحة، ومن ثم فلا يليقُ بمسلم فضلًا عن طالب علم- أن يستشهدَ بأيِّ حديث، أو يرويه إلا بعد معرفة مَن رواه من الأئمة، وما درجتهُ من الصحَّة أو الحسن أو الضعف.

II. موضوع المقالة

إن علم التخريج ودراسة الأسانيد علم له مكانة سامية بالنسبة لبقية العلوم الإسلامية؛ حيث يحتاج إليه كل علم من علوم الإسلام لا سيما علم الحديث، فإذا كان المحدث يحتاج إليه ليقف على موطن الحديث في مصادره الأصلية، ويقدمه للمسلمين مشفوعًا بكل ما قيل فيه وفي رجاله، محددًا الكتاب والباب والجزء والصفحة التي ورد بها هذا الحديث؛ فإن عالم التفسير يهمه أيضًا بالدرجة الأولى معرفة ذلك، خاصة الذين يقومون بتحقيق التفسير بالمأثور ويهتمون بالوقوف على الأحاديث والآثار، فينسبونها نسبة صحيحة إلى مصدرها.

كما أن الفقيه يحتاج أشد الاحتياج للوقوف على الأحاديث حتى لا يبني قاعدة فقهية على حديث واهٍ أو ضعيف
وكذلك عالم اللغة الذي يستشهد بالأحاديث النبوية التي نطق بها أفصح من نطق بالضاد: سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- يحتاج عالم اللغة إلى صحة النسبة ومعرفة مصدر الحديث الذي يريد الاستشهاد به.
ومن هنا كان هذا العلم -أي: علم التخريج ودراسة الأسانيد- علمًا ينبغي أن يعتنيَ بدراسته كل من له شغل واهتمام بالدراسات الإسلامية والعربية، من أجل ذلك كانت الحاجة ماسة إلى دراسة هذا العلم.

التخريج في اللغة في الأصل: اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، قال في (القاموس): عام فيه تخريج خصب وجدب، وأرض مُخرجة نبتها في مكان دون مكان، وخرج الوحي تخريجًا، أي: كتب بعضًا وترك بعضًا، والخرج: لونان من بياض وسواد.

ويطلق التخريج على الاستنباط والتدريب والتوجيه ومعرفة الموضع، قال ابن منظور في (لسان العرب): والمَخرَج: موضع الخروج، يقال: خرج مخرجًا حسنًا، وهذا مخرجه، ومنه قول المحدثين: هذا حديث عُرِفَ مخرجه، أي: موضع خروجه. ويأتي التخريج بمعنى الإظهار والإبراز، ومنه قوله تعالى: {كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ} (١).
وهذا نقيض الدخول، ومنه قول المحدثين: أخرجه البخاري، أي: أبرزه للناس وأظهر لهم بيان مخرجه.

التخريج اصطلاحًا: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

والمراد بالدلالة على موضع الحديث ذِكرُ المؤلفات التي يوجد فيها ذلك الحديث، قال عبد الرءوف المناوي في (فيض القدير) عند قول السيوطي -وهو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ- في (الجامع الصغير): "وبالغت في تحرير التخريج". هذه عبارة السيوطي، قال المناوي معلقًا على هذه العبارة: بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الأحاديث من الجوامع والسنن والمسانيد؛ فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخرجيه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل -أي: وإن عظمت مكانته- كعظماء المفسرين.

وقال الشيخ علي نايف الشحود في كتاب " المفصل في أصول التخريج،" :

" الحديث دِينٌ تعبَّدنا اللهُ بما فيه من أمر ونهي، وحظر وإباحة، ومن ثم فلا يليقُ بمسلم فضلًا عن طالب علم- أن يستشهدَ بأيِّ حديث، أو يرويه إلا بعد معرفة مَن رواه من الأئمة، وما درجتهُ من الصحَّة أو الحسن أو الضعف.

ويؤكدُ ذلك عدةُ أمور :

أولًا: قول الله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} (٢)

فمن نسب الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دون تخريج ومعرفة بمرتبته، فقد قفا ما ليس له به علم، ومن ثم وقع في المحذور.

وثانيها: ما رواه مسلم عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَا: قَالَ رَسُولُ -صلى الله عليه وسلم-: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ)) صحيح مسلم

فمن نسبَ الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم وهو لا يعرفُ مصدره، ولا يعلم مرتبته فإنه يستحقُّ دخولَ النار، ومعلومٌ أن من يستحقُّ دخول النار هو تارك الواجبَ أو مرتكبُ الحرام.

وثالثها: القاعدةُ الشرعية المشهورة: "مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ"، وعدم الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم وواجبٌ، ولا يتمُّ ذلك إلا بتخريج الحديث ومعرفة مرتبته، وعليه فتخريجُ الحديث واجبٌ.

ورابعها: أن تخريج الحديث يعدُّ أمانة علمية أيضًا، إذ أنه -كما هو مقرر في المنهجية العلمية- يتعيَّنُ على الباحث نسبة الأقوال إلى صاحبه، وذكرُ المصادر والمراجع المعتمدة في تلك الأقوال.

فإذا كان هذا مطلوبًا في حقِّ أقوال عامة الناس، فما بالنا بالنسبة لمن أقواله وأفعاله وتقريراته -صلى الله عليه وسلم- تشريعٌ؟

فمن الأمانة العلمية أن نخرِّجَ الحديث ونبينَ مرتبته مع ذكر المصادر والمراجع المعتمدة في ذلك، وإذا كان في عصور الرواية لا ينسبُ الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم، إلا بذكر إسنادِه، واشتهرتْ في تلك العصور المقولةُ الآتية: "الإِسْنَادُ مِنَ الدِّين وَلَوْلَا الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ".

ففي عصرنا هذا يعتبرُ تخريجُ الحديث هو إسنادُن، ولذا فما أحوجَنا في هذا العصر إلى المقولة الآتية: "تخريج الحديث من الدِّين، ولولا التخريجُ لقال من شاء ما شاء.

وهذه المادة؛ مادة التخريج ودراسة الأسانيد هي -في الحقيقة- مادة شيقة وعملية، وفيها دربة وممارسة، وتعوّدٌ على فتح كتب التراث، والتعامل معها مباشرة بلا واسطة، ومادة التخريج إذا تعامل معها الإنسان بهذه الطريقة، وبذل له، وصبر عليها؛ فإنه يسعدُ، ويحصل على كم هائل من المعلومات التي لم تكن على باله حين البحث وحين المشاركة.

الباب الأول
أصول التخريج
أولًا: تعريفه لغة واصطلاحًا

التخريجُ لغةً:

هو من الخروج، وهو في أصل اللغة ضد الدخول، ثم يستعمل في عدة معانٍ كلها يدور حول البيان والظهور، يقال: **خرجتْ خوارجُ فلانٍ**: إذا ظهرت نجابته، وتوجه لإبرام الأمور وإحكامه، ومنه قول الخطابي في تعريف الحديث الحسن: "هو ما عرفَ مخرجُه" **أي**: موضع خروجه، وهم رواة إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم، ومنه قولُ المحدثين عن الحديث: "أخرجه البخاريُّ" **أي**: أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه، وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديثُ من طريقهم.
ومما جاء بهذا المعنى قوله تعالى: {يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ} **(٣)، أي**: يوم البعث حيث يخرج ويبرز الناس فيه من الأرض، وقال تعالى: {**وَأَغْطَشَ** لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا}، **أي**: أبرز وأظهر نهارها ونورها.

التخريج عند المحدثين: يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معانٍ

١- فيطلق على أنه مرادف لـ"**الإخراج**"، أي إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، فيقولون مثلًا: "هذا حديث أخرجه **البخاري**" **أو** "خرجه البخاري" **أي**: رواه وذكر مخرجه استقلالًا.

قال ابن الصلاح: "وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان

إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...

والثانية: تصنيفه على المسانيد..."، فالمراد بقوله: "تخريجه" **أي**: إخراجه وروايته للناس في كتابه.

٢- ويطلقُ على معنى رواية المصنَّف الحديث في المستخرجات: **والمستخرجات** هي: أن يعمد الحافظ إلى كتاب مسندٍ لغيره، فيخرج أحاديثه -أي يرويها- بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، بحيث يجتمعُ معه في شيخه -شيخ صاحب الكتاب- أو شيخ شيخه وهكذا، على أن يكون من حديث الصحابي نفسه.

قال الزركشي في ذلك: "حقيقتُه -**أي الاستخراج**- أن يأتيَ المصنِّف إلى كتاب البخاري أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيدَ لنفسه من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسنادُ المصنِّف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه أو من فوقه."

وقد جاء التعبير عن المستخرجات بلفظ "التخريج" في كلام المحدثين، ومنهم: **ابن** الصلاح، حيث يقول: "التخاريجُ المذكورة على الكتابين -يعني الصحيحين- يستفاد منها فائدتان: إحداهما: علوُّ الإسناد، والثانية: الزيادةُ في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدةٍ، وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريجَ؛ لأنها واردةٌ بالأسانيدِ الثابتةِ في الصحيحين أو أحدهم، وخارجةٌ من ذلك المخرج الثابت."

٣- ويطلقُ بمعنى إخراج المحدث المتأخر أسانيد مروياته من بطون المصنفات، والأجزاء والمشيخات الحديثية

قال السخاوي: "والتخريجُ: إخراج المحدِّث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوه، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، **والكلام عليها** وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين.

قال العراقي في "**المغني**" مبينًا منهجه في التخريج: "اقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيه ومخرجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين **عند المذاكرة** والمناظرة، وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول.

وقال السيوطي: "العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله، واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلًا.

وقال المناوي متعقبًا أحكام السيوطي على أحاديث كتابه "الجامع الصغير"، **إذ اكتفى في الحكم بالإشارة والرمز، قال**: "كان ينبغي له -أي السيوطي- أن يعقب كل حديث بالإشارة بحاله بلفظ: صحيح أو حسن أو ضعيف في كل حديث، فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنعَ ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول به، وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس صاد وحاء وضاد، فلا ينبغي الوثوق به لغلبة تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض، فكان المتعين ذكر كتابة صحيح وحسن أو ضعيف في كل حديث.

قال العلائي:" من ذكر حديثًا اشتملَ سنده على من فيه ضعفٌ أن يوضح حاله خروجًا عن عهدته وبراءةً من ضعفه"

والمطالعُ على كتب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصارًا كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث "إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، وتخريجه لأحاديث "المنهاج" للبيضاوي.

ومنهم من يبينه تفصيلًا، بعد عرض لأقوال العلماء ومناقشته، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث "الهداية" للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث "شرح الوجيز الكبير" للرافعي، والبدر المنير لابن الملقن وهو أوسعها.

وأهمية كتب التخريج تأتي أولًا من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف، ويظهر تمكن **مؤلف** "التخريج" في الحديث رواية ودراية، من بحثه في بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق في رجاله جرحًا وتعديلًا.

ولذا فإن قول الدكتور الطحان: "ثم بيان مرتبته عند الحاجة" يرده قول المحدثين، **وواقع الحال في كتب التخريج** التي ذكرت مرتبة الحديث بعد ذكر مخرجيه، إما نصًا، وإما إشارةً كذكر أحد رواته بالضعف، أو ما يشير إلى قبول الحديث أو رده.

وعليه فيمكن القول في تعريف التخريج اصطلاحًا بأنه: "عزوُ الحديث إلى من رواه من أصحاب المصادر الأصلية مع ذكر طرقه، ودراستها وبيان درجة الحديث

معنى: نسبة الحديث إلى من أخرجه من الأئمة، وله صورتان :عزو الحديث

الأولى: العزو الإجمالي، وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث، أو ذكر اسم المصدر الذي يروَى فيه الحديث، كأن يقال مثلًا: "أخرجه **البخاري في** "صحيحه"" **أو** "أخرجه **الترمذي في** "سننه"" **أو** "أخرجه الطبراني في "معجمه"، ونحو ذلك من العبارات، وهذه طريقة المتقدمين في الغالب، لاكتفائهم بذلك في معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلي، وللمتأخرين فيه عدة مسالك، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث، فيقال **مثلًا**: "أخرجه أبو داود في "سننه"، كتاب الطهارة، باب في طهور الأرض إذا يبست، **رقم**: "٣٨٢"، ج: ١ ص: ١٩٨، وهكذا " انتهى كلام الشيخ علي نايف الشحود

المصادر والراجع

١- علي نايف الشحود المفصل في أصول التخريج - **دار ابن حزم - لبنان / بيروت - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م الطبعة : الأولى**